

دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين

أ.م.د عبد الرضا شفيق البصري*
بيداء فاضل جاسم**

المستخلص

هدفت الدراسة الى التعرف على دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين اذ تعد المعلومات احد الجوانب المهمة في الاسواق المالية اذ ان عملية الاستثمار تتوقف على مدى توافر معلومات مهمة لترشيد القرار الاستثماري ، وتعد القوائم المالية احد اهم الجوانب في عملية الإفصاح لاحتوائها على البيانات والمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ القرارات السليمة اذ ان تحقيق اهداف الاستثمار تعتمد بشكل اساسي على مدى توافر هذه المعلومات ومدى توافر الملاءمة والموثوقية فيها ومدى صحة وسلامة العرض في القوائم المالية وتمحورت مشكلة البحث حول خصائص الإفصاح عن القوائم المالية وقرارات المستثمرين في المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية اذ توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها ان الهدف من الإفصاح هو أشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية اذ يهدف مبدأ الإفصاح الى اعطاء صورة واضحة وحقيقية لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها ، اذ يضمن هذا المبدأ حصول كل الفئات على المعلومات وبدون تأخير اذ ان المعلومة تكون ملائمة لاتخاذ القرارات كونها تقدم كاملة وبدون غموض او تضليل وفي الوقت المناسب ، فضلاً عن وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين المعلومات المحاسبية واهداف الاستثمار المتمثلة بالربحية ، والسيولة ، والامان.

Abstract

The study aimed to identify the role of disclosure in the financial statements as the rationalization of decisions investors information is an important aspect of financial markets the investment process is contingent on the availability of important information to rationalize the investment decision, and prepare the financial statements of one of the most important aspects of the process of disclosure to include data and information on which investors make good decisions as to achieve investment objectives depends primarily on the availability of such information and availability convenience, reliability and validity and safety presentation in Financial statements and focused problem research on the properties of disclosure of financial statements and decisions of investors in private banks included in the Iraq market for securities as the search reached a number of conclusions that The purpose of disclosure is to satisfy the needs of users of financial statements of accounting information disclosure principle aims

* الكلية التقنية الادارية / بغداد .

** باحثة .

تاريخ استلام البحث 2016/3/10

تاريخ قبول النشر 2016/4/12

مستل من رسالة ماجستير

to give a clear and genuine users of financial reports of the company's financial position and the results of its work, since this principle ensures that all categories of information without delay the appropriate information for decision-making being offered in full and without ambiguity or mislead in a timely manner, in addition to a moral influence relationship between accounting information and investment objectives of profitability , And liquidity, and security .

المقدمة

تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة بضرورة الالتزام بتطبيق الإفصاح لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المصاغة في القوائم المالية من أجل إتخاذ قراراتهم بشكل أفضل إذ تعد المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيراً في إتخاذ القرارات الرشيدة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة ربط بين الاهداف ، إذ يستطيع متخذ القرار ان يفاضل بين البدائل المختلفة بأستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالملاءمة وأمكانية الاعتماد عليها، اي ان المحور الاساسي هو منفعة المعلومات ، إذ نجد ان مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية الاساسية وهي الملاءمة والموثوقية بل يعتمد ايضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه اي مقدرتة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والادراك المتوافر لديه ، وبما ان نظام المعلومات المحاسبي يهدف بشكل اساسي الى تزويد المستخدمين بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة عليه يجب ان تتصف المعلومات المحاسبية بالدقة والموضوعية والملاءمة والوضوح والشمول بعيداً عن التضليل والغموض ولا يجوز أخفاء بيانات محاسبية تشكل أهمية جوهرية في إتخاذ قرارات مهمة .

المبحث الأول

منهجية البحث وبعض الأبحاث السابقة

أولاً : مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في الاسئلة الآتية :

1. هل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية كافية لاتخاذ قرار الاستثمار ؟
2. هل المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية يدركون أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثمار؟
3. هل ان المستثمر يستخدم المعلومات لترشيد قراره الاستثماري ؟

ثانياً : أهمية البحث

يكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالقطاع المصرفي وبالتالي تعاضم دور القوائم المالية بوصفها مصدراً رئيساً لاتخاذ القرارات الاستثمارية كونها قابلة للفهم والمقارنة وتلبية قرارات الاستثمار بتوفيرها قدرًا كافيًا من المعلومات التي تحتاجها الأطراف الخارجية وتأتي أهمية البحث في تأكيد أهمية تطبيق معايير الإفصاح في القوائم المالية والذي بدوره يوافر خصائص الجودة في المعلومات المفصح عنها والمنافع التي يحققها في تلبية اهداف ومصالح المستثمرين وانعكاسها على مستوى الاقتصاد والتنمية ، فأرتفاع ثروة المستثمرين نتيجة لقراراتهم الرشيدة يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية لمنظمتهم مما ينعكس تأثيره في وتائر التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي على مستوى المجتمع كله .

ثالثاً : هدف البحث

1. بيان مدى كفاية القوائم المالية للمصارف العراقية الخاصة لمتطلبات الإفصاح.
2. بيان أهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين .
3. بيان دور الإفصاح في تعزيز الثقة لدى المستثمرين عند إتخاذ قرار الاستثمار.

رابعاً : فرضيات البحث

لتحقيق هدف البحث أتمدت الفرضيات الرئيسية الآتية :

1. الفرضية الرئيسية الاولى / الارتباط: H0 -- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين . H1 -- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين . وتتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية :-
1. H0 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .

2. H1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ملاعمة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
3. H0- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
4. H1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.
5. H0- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مدى الثبات في السياسات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
6. H1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مدى الثبات في السياسات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
7. H0 - لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين.
8. H1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .

2- الفرضية الرئيسية الثانية/الاتحاد

- HO :-** لا يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين.
- H1 :-** يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين .
- وتتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية الآتية :-
1. H0 - لا يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين ملاعمة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 2. H1- يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين ملاعمة المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 3. H0- لا يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 4. H1- يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين موثوقية المعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 5. H0- لا يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين مدى الثبات في السياسات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 6. H1- يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين مدى الثبات في السياسات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 7. H0 - لا يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .
 8. H1- يوجد أثر ذا دلالة معنوية بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وترشيد قرارات المستثمرين .

خامساً : حدود البحث

الحدود الزمانية : يتحدد النطاق الزمني للبحث بالسنة الحالية (2015)
الحدود المكانية : ان الحدود المكانية للبحث هو سوق العراق للاوراق المالية على قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

سادساً : مصادر الحصول على المعلومات

تناولت الدراسة ما يأتي : الجانب النظري :اعتمدت الدراسة على ما متوافر من المصادر العربية والاجنبية من كتب ومقالات ودوريات ورسائل ماجستير واطارح دكتوراه وما نشر على شبكة الانترنت والمتعلق بموضوع البحث لعرض الاطار النظري .
الجانب العملي : اعتمد الباحثان في هذا الجانب على الاتي:
• القوانين والانظمة والتعليمات ذات الصلة بموضوع البحث.
• المقابلات مع بعض المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية والاستفسار منهم حول كيفية العمل في السوق.
• الاساليب العلمية للبحث اذ نظمت استمارة استبانة مكونة من (35) عبارة لاستطلاع آراء المستثمرين عن أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية .

سابعاً : مجتمع وعينة البحث

أختير قطاع المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ويتكون من (21) شركة مصرفية .

موقع البحث الحالي بين الأبحاث السابقة:

من خلال عرض مضمون الدراسات السابقة توصل الباحثان الى اشتراك هذا البحث مع بعض الدراسات السابقة في موضوع الإفصاح بالتقارير المالية اذ ان غالبية الدراسات ركزت على دور الإفصاح اذ نلاحظ ان هناك اجماعاً من الباحثين بالاهمية الكبيرة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري بالرغم من اختلاف متغيرات بحوثهم ودولهم لذلك جاء هذا البحث مكملاً لما سبقه من دراسات واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية بشأن دور الإفصاح المحاسبى في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بان الإفصاح الكافي وفق المعايير الدولية يعطي ثقة اكبر بمصداقية القوائم المالية لدى مستخدميها ويسهل عملية ترشيد قرارات المستخدمين . الا انهاما مختلفان من حيث المدة الزمنية وكذلك من حيث الهدف ومن حيث العينة مما يعطي البحث الحالي بعداً مختلفاً.

المبحث الثاني الاطار النظري للإفصاح في القوائم المالية

أولاً : الإفصاح المحاسبي:

أ : مفهوم الإفصاح :

تختلف وجهات النظر في مفهوم الإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة وحدوده وينبع هذا الاختلاف اساسا من اختلاف مصالح الاطراف ذات العلاقة الذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة (مطر، 2010: 340) .

اذ تنوعت واختلفت الآراء ووجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد وضع الباحثون تعريفات عدة للإفصاح فقد عرّف الإفصاح بأنه المعلومات المالية التي يفصح عنها للمساهمين في الشركة وإلى الجمهور عامة وتقدم بتفاصيل أقل بكثير مقارنة بالمعلومات المالية التي يُفصح عنها للمدراء في الشركة (Pizzey,2001:188).

وهناك من يصف الإفصاح كأحد المبادئ الجوهرية في المحاسبة والذي يتطلب إظهار المعلومات الملائمة كافة والمؤثرة في تحديد كل من الربح والمركز المالي، سواء في صلب القوائم المالية نفسها أو في الملاحظات التي تكون معروضة بطريقة مفهومة وواضحة، وان كل ذلك لا يعني بطبيعة الحال ضرورة الإفصاح عن دقائق وتفصيلات المعلومات، وبالشكل الذي يؤدي إلى حماية المستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد (Welsch&Anthony,1977:76)

ب : أهمية الإفصاح :

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في إظهار جميع المعلومات الضرورية التي تعني المستفيدين ، وتساعدهم في اتخاذ القرارات وتخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الاقتصادية في المستقبل فان أهميته تدرج في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية في المجالات الآتية

1- توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والانتمائية، إذ يجب ان تتضمن التقارير المالية المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين في اتخاذ قرارات خاصة تساعدهم في مجال الاستثمار والانتمان (Keiso,2007:4) ولتحقيق هذا الهدف فان المعلومات تكون مفيدة إذا ما اتصفت بصفتين أساسيتين هما الملاءمة و الموثوقية، وبصفتين تربط بينهما هما القابلية على المقارنة والثبات في تطبيق السياسات المحاسبية (حنان، 2005: 58).

2- توفير المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل الوحدة الاقتصادية والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها بهدف تحديد نقاط القوة والضعف وإمكانية الوحدة الاقتصادية في مواجهة العسر المالي.

3- توفير المعلومات المحاسبية التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية (الشيرازي، 1990: 171) وتحديد توقيت التدفقات النقدية وحالة عدم التأكد للمستلمات النقدية من مرسوم أرباح وعوائد بيع الاستثمارات (Keiso,2007:5).

ج : أهداف الإفصاح:

يهدف الإفصاح بصورة عامة الى :

1- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية لمساعدة متخذي القرارات في صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وبالذات في الجانب الاستثماري (النقيب، 2004: 204).

2- اشباع حاجات مستخدمي التقارير والقوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية (جليل، 2009: 8).

3- المساهمة في توفير الاساس القانوني بصحة وسلامة التعاقد اذ ان الإفصاح عن خفايا البيانات المالية تجعل أطراف العقد على بيئة كاملة بخصوص الشيء او الفعل الذي يتعاقد عليه (المعايير المحاسبية والرقابية ، قاعدة 10)

4- وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه الفقرات عدا تلك القياسات (المعلومات) المدرجة في الكشوف المالية (Belkaoui,2000:210).

د : أنواع الإفصاح :

هناك العديد من التقسيمات التي تضمنها الإفصاح المحاسبي حيث قسمها الشيرازي الى الاتي :

(الشيرازي ، 1990: 322-330)

أولاً: الإفصاح الشامل. Comprehensive Disclosure

ثانياً: الإفصاح الوقائي. Protective Disclosure

ثالثاً: الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي. Informative Disclosure

وفيما يأتي شرح لهذه الأنواع :

أولاً : الإفصاح الشامل :

وهو تقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير في الاحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي (كيسو، 1999: 84) ولكي تكون التقارير المالية ذات معنى وفائدة لمستخدميها ينبغي ان تتضمن المعلومات الضرورية والمهمة وعدم الإفراط في سرد المعلومات، إذ ان هناك حقيقة تفيد بأن المعلومات الكثيرة مفضلة ولكن الى حد معين على اساس ان هنالك حدوداً لمقدار المعلومات التي يستطيع العقل البشري استيعابها وتشغيلها بكفاية وان المعلومات الفائضة تؤثر سلباً عند إتخاذ القرار فضلا عن زيادة كلفة المعلومات (Romney&Steinbart,2000:17).

ثانياً : الإفصاح الوقائي :

تحول التوجه المعلوماتي للقوائم المالية إلى المساهمين والمستثمرين بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) ، إذ أن المنظمات المهنية في المدة ما بين (1933-1973) قد افترضت أن المستفيد من التقارير المالية الخارجية هو مساهم أو مستثمر عادي، وكان مفهوم المستثمر العادي مبرراً لإصدار قائمتين ماليتين تقليديتين فقط (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) تتضمنان إفصاحاً محاسبياً محدوداً وكافياً لجعل تلك القوائم المالية غير مضللة بالنسبة لهذا المساهم أو المستثمر العادي، ولقد أفرزت هذه المدة إفصاحاً يعرف لدى الباحثين في نظرية المحاسبة باسم الإفصاح التقليدي أو الوقائي (حنان، 2006: 131) .

ثالثاً: الإفصاح التثقيفي أو الاعلامي :

يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاهاً نحو ما يعرف بالإفصاح الاعلامي أو التثقيفي، ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد أهمية الملاءمة بوصفها احدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات (الشيرازي، 1990: 330).

ويقوم الإفصاح التثقيفي على العديد من الاعتبارات منها:- (لطي، 2007: 33-34)

- 1- عدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية وامتداده لهدف تقديم معلومات ملائمة ومفيدة لاتخاذ قرارات مثل الاستثمار والتمويل.
- 2- إمكانية استعانة المستثمر الفردي ذي القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحللين المهنيين الذين يكون لديهم الوعي بأسس المعلومات المالية واستخدامها .

وأيضاً قسم الإفصاح إلى الأتي : (حنان ، 2005: 216)

- | | |
|---------------------|-------------------------|
| 1- الإفصاح الكامل | Full disclosure |
| 2- الإفصاح الكافي | Adequate disclosure |
| 3- الإفصاح العادل | Fair disclosure |
| 4- الإفصاح التفاضلي | Differential disclosure |

1- الإفصاح الكامل : يتطلب هذا النوع من الإفصاح أن يتم تصميم أعداد الكشوفات المالية بحيث تصور بشكل دقيق الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنشأة في المدة السابقة، وان تحتوي على معلومات كافية مما يؤدي بها أن تكون نافعة وليست مضللة لمستخدميها (بلقاوي، 2009: 343-344) ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية بوصفها مصدراً أساسياً يعتمد في إتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية المدة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري في مستخدمي تلك القوائم (العامري، 1992: 20)

2- الإفصاح العادل : يعزز الإفصاح العادل مبدأ الإنصاف في الإفصاح الذي يتطلب توسيع نطاق المعلومات المحاسبية خارج إطار المعلومات المحاسبية التقليدية ويهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية بالقوائم والتقارير المالية يجب ان تتضمن معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي وبالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى عن طريق مراعاة مصالح هذه الفئات جميعها بشكل متوازن (حنان، 2005: 217) إن كلمة عادل هي واجب اخلاقي يسهم في ضرورة التعامل مع المستخدمين بشكل عادل (Belkaoui,2002:178).

3- الإفصاح الكافي : ويشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات ويعد هذا النوع من الإفصاح الأكثر شيوعاً في الاستعمال، ولكنه يفترض أدنى مقدار من الإفصاح حتى يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة (لطي ، 2005 : 525) .

4- الإفصاح التفاضلي : وبموجبه يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين فقرات تلك القوائم بعد ما تجرى المقارنات لغرض توضيح تلك التغيرات الجوهرية ومن ثم توضيح الإتجاه العام لتلك التغيرات. ويعتمد هذا النوع من الإفصاح على تقارير سنوية مختصرة بحجة ان بعض المساهمين هم بحاجة إلى إفصاح شامل، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل أقل (حنان، 2006: 475).

هـ : مستويات الإفصاح :

يحدد الباحثون مستويين من مستويات الإفصاح هما (مطر، 2010: 340)

- 1- المستوى المثالي للإفصاح
The Ideal level of disclosure
- 2- المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح
The Attainable level of disclosure

ومن الناحية النظرية يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح، إلا أنه ما يجب فهمه هو أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من ناحية واقعية (في وقتنا الحاضر في الأقل) وذلك لعدة أسباب لعل من أهمها على حد قول أحد الباحثين هو عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تعد البيانات المحاسبية بمثابة مدخلات لها، وكذلك لعدم الإلمام أيضاً بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، فضلاً عن التفاوت الكبير في استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توافر لهم بموجب بدائل مختلفة من نظم القياس المحاسبي والتي تكون مصداقيتها في كثير من الأحيان محل تساؤل بسبب حقيقة خضوع هذه النظم للعديد من القيود والمحددات المفروضة عليها .

و: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي :

يرتكز الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية هي (مطر، 2004: 336)

- تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية :
- إن تحديد المستخدم للمعلومات المحاسبية سوف يساعد في تحديد الخواص التي ينبغي توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون وذلك لوجود مستويات مختلفة في الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير .
- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:
- ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بخاصية الملازمة، وقد عرفت الملازمة باستفادة المستخدم من المعلومة وقدرتها على التنبؤ وكذلك ارتباطها بالغرض الذي وجدت من أجله فالمعلومات التي يفصح عنها قد تكون ملائمة لاستخدامات طرف معين ولكن ليس بالضرورة ملائمتها للأطراف الأخرى .

• تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها :

- يتطلب تحديد نوعية وكمية المعلومات الملائمة الواجب الإفصاح عنها الموازنة بين (Kieso,1998:47)
- 1- الإفصاح عن قدر كاف من التفاصيل المختلفة التي يكون من شأنها ترشيد متخذي القرارات اختصار وتلخيص المعلومات كي يسهل فهمها لأن التفصيل الشديد قد يترتب عليه صعوبة الاستيعاب.
- 2- ومن هنا جاء التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلاً من التركيز على الجانب الكمي، إذ أن الإفصاح التام يمتد إلى ما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري في القرارات التي تُتخذ ويعني ذلك أن الاختصار على المعلومات المالية وإخفاء المعلومات الوصفية المهمة قد يضل متخذي القرارات (Hall,2004:31).

• تحديد اساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وطريقة: (مطر، 2004: 347)

يُفصح عن المعلومات التي لها أثر في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، وفي بعض الأحيان يُفصح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

• توقيت الإفصاح عن البيانات المالية:

إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بمدة زمنية معينة ولذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي توفر في الوقت المناسب، وقد يكون من المفيد أحياناً التوضيح بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب، ويراعى ضرورة تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بهذه المعلومات فور الانتهاء من إعدادها كي لا تفقد قيمتها وكي تظل مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب. (الشيرازي، 1990: 201).

ز : الإفصاح وعلاقته بخصائص المعلومات المحاسبية:

تعد المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيراً في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف المعلومات المحاسبية بالجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة ربط بين الاهداف ومعايير القياس والاعتبار عند تكوين الاطار الفكري للمحاسبة وتستخدم خصائص المعلومات المحاسبية لتقييم مستوى جودة المعلومات ويستطيع متخذ القرار ان يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالملاءمة وأمكانية الاعتماد عليها (بني عطا، 2007: 95) ولكي يحقق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاهداف المرجوة التي تتركز في غرض اساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرار، لا بد ان تتوفر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص وهي كما صنفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في بيانه رقم (2) لسنة 1980 حول تصنيف الخصائص الى رئيسة وثانوية وكما يلي :

أولاً : الخصائص الرئيسية :

أ : الملاءمة Relevance

أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتميز بخاصية الملاءمة وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفاً مما لو كانت تلك المعلومات غير ملاءمة. ولأجل تحقيق صفة الملاءمة لتلك المعلومات لا بد أن تتوفر لها الصفات النوعية الفرعية الآتية: (النقيب، 2004: 293).

- القدرة التنبؤية Predicative valu

لا بد للمعلومات ان تتميز بقيمة تنبؤية، أي التحقق من مقدار صحة التوقعات السابقة (حنان والبلداوي، 2009: 24)

- إمكانية التحقق من صحة التوقعات Feedback Value

المعلومات المحاسبية الملائمة تلك التي تغير في تقييم مدى صحة التوقعات السابقة وبالتالي تقييم القرارات التي بنيت عليها. اي أنها المعلومات المفيدة في تصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها وذلك لأن معرفة نتائج الاحداث السابقة يساعد في التنبؤ بالمستقبل وتقييم البدائل السابقة والتأكد من صحة البدائل الماضية(بني عطا، 2007: 97).

- التوقيت المناسب Timeliness

ويقصد بالتوقيت السليم تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب اتاحة المعلومات لمن يستخدمها حين يحتاج اليها لان هذه المعلومات تفقد منفعتها اذا لم تكن متاحة وقت الحاجة الى استخدامها أو اذا تراخى في تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها بحيث تفقد فعاليتها في اتخاذ قرارات على أساسها(محسن واخرون، 2011: 32).

ب : الموثوقية Reliability

يجب أن تكون المعلومات خالية من أية أخطاء جوهرية أو أي تحيز (لطفي، 2005: 509) وأشار النقيب الى أنه لا بد أن تتمتع المعلومات المحاسبية بقدر كاف من الدقة للاعتماد عليها والثقة فيها لانها تعبر عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج الوحدة أفضل تمثيل وتتحقق خاصية الموثوقية من خلال الخصائص الثانوية الآتية : (النقيب، 2004: 294)

- التمثيل الصادق Representational Faithfulness

أي تطابق المعلومة المثبتة في التقارير المالية مع ما مثلته من حدث محاسبي بأمانة وعدالة (الذهبي ، 2010: 27)

- إمكانية التحقق

وتعني التثبت من سلامة وموضوعية المعلومات (حنان، 2005: 69) أو إمكانية التحقق من النتائج التي توصل اليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول باستخدام الاساليب نفسها (الشيرازي، 1990: 203).

- الحياد Neutrality

يعني أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من مستخدمي (حنان والبلداوي، 2009: 25) وكذلك هو تركيز الاهتمام على موضوعية المعلومات عند تطبيق المعايير المحاسبية لكي تخدم الفئات جميعها(Kieso,1998:44).

ثانياً : الخصائص الثانوية :

أ : القابلية للمقارنة Comparability

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة أداء المشروع عبر الزمن وأجراء المقارنات مع أداء المشروعات الأخرى (كاجيكي وفال، 2006: 139) ويجب أن تعرض المعلومات بطريقة متسقة وثابتة خلال الزمن ، كما يجب أن تكون متسقة بين المنشآت لتمكن المستخدمين من إجراء المقارنات المهمة والملائمة (لطي، 2005: 509).

ب : الثبات Consistency

وتعني استخدام الطرائق نفسها والمعالجة المحاسبية من مدة لأخرى والثبات في استخدام المعايير والمبادئ المحاسبية، ولا يعني ذلك ان الشركات لايمكنها التحول من طريقة محاسبية الى أخرى، إذ يمكن للشركات تغيير الطرائق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد افضل من القديمة. وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغيير المحاسبي ومبرر إجرائه (كيسو، 1999: 72).

ثانياً : القوائم المالية

أ : مفهوم القوائم المالية

أن القوائم المالية هي مخرجات النظام المحاسبي وأنها الوسيلة المتبعة لايقال المعلومات المحاسبية الى مستخدميها الداخليين والخارجيين جميعهم ويصفها الوقاد بأنها مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة وتقدير شخصي ، ومدى سلامة عنصر التقدير الشخصي تتوقف على مدى تمكن وخبرة الأشخاص القانمين بأعداد هذه القوائم ومدى أستيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (الوقاد، 2011: 94) وتعد القوائم المالية الوسيلة الرئيسة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات الى الاطراف الخارجية وتشمل القوائم المالية عادة : قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، وقائمة الارباح المحتجزة .(الصبان واخرون، 2013: 3)

ب : مكونات القوائم المالية على وفق معيار المحاسبة الدولي ذي العدد (1) لسنة 2006

عرض البيانات المالية

والذي يبين إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو عرض المعلومات عن المركز المالي للوحدة وأداء نتائج الأعمال وتدفعاته النقدية ، وإن تلبى القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ، وتقدم هذه المعلومات من خلال مجموعة كاملة من القوائم المالية التي تتألف من المكونات الآتية: (معايير المحاسبة الدولية، 2006: 692)

1- قائمة المركز المالي Balance Sheet

2- قائمة الدخل Income Statement

3- قائمة التدفق النقدي Cash Flow Statement

4- قائمة التغيير في حقوق المالكين Statement Of Shareholders Equity

وهذه القوائم الاربعة كمجموعة يقصد منها تقديم معلومات مفيدة وضرورية تتصف بأنها ذات علاقة مناسبة وموثوق بها وفي الوقت المناسب . فهي ضرورية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان وما شابهها من القرارات وبذلك تخدم وتلبي أهداف التقرير المالي (دهمش واخرون، 2004: 34) وفيما يأتي توضيح مختصر لهذه القوائم :-

أولاً : قائمة المركز المالي Balance Sheet

وهي توضح المعلومات الخاصة بالموارد الاقتصادية للوحدة والالتزامات على تلك الموارد في لحظة زمنية معينة (Rose, 2013: 131) وتتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين وتقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، إذ تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يأتي (ابو نصر وحמידات، 2014: 30-31)

1- السيولة : وتتمثل بالنقدية وشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة ، وكلما كانت السيولة مرتفعة كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها .

2- القدرة على سداد الديون طويلة الأجل :تعد عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الاستحقاق ، فكلما كان على المنشأة التزامات طويلة الأجل كانت قدرة المنشأة على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لدى هذه المنشأة كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون .

3- المرونة المالية :يعد مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة إذ تقيس المرونة المالية قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة ، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المنشأة للفشل المالي ، كما تقدم الميزانية تصورا عن حجم نشاط المنشأة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصوراً عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المنشأة في تلك المصادر الاقتصادية.

وتتضمن الميزانية العمومية لأي مصرف تجاري جانبيين ، الاول وهو الجانب الايمن ويشمل الموجودات أو ما يطلق عليه احيانا جانب استخدامات الاموال بالمصرف ، أما الثاني فهو الجانب الايسر ويشمل المطلوبات أو مصادر الاموال الخاصة بالمصرف . وتظهر مكونات الموجودات في الميزانية العمومية متسلسلة حسب سيولتها، فتظهر اولا الموجودات الاكثر سيولة كالارصدة النقدية تليها الاقل سيولة ثم الاقل وهكذا . أما المطلوبات فأنها تنظم على وفق كلفتها وحجمها فتظهر الودائع بأنواعها المختلفة ثم الاموال المختلفة ثم رأس المال الممتلك (العلي،2013: 65) والمعادلة الاتية تبين معادلة الميزانية العمومية (Rose,2013:131)

الموجودات = المطلوبات + حقوق الملكية

وتتكون الميزانية العمومية من العناصر الاتية :

1- الموجودات Assets

وهي الموارد الاقتصادية التي من المحتمل أن تولد منافع في المستقبل وتتمثل في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتجسدة في الأصل في امكانية المساهمة ، بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات من النقدية وما يعادلها الى المنشأة ويمكن أن تكون تلك الامكانية أنتاجية أي أنها جزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة ، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل الى نقدية أو ما يعادلها . أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية للخارج ، مثلما تؤدي عملية تصنيع بديلة الى تخفيض تكاليف الانتاج (جمعه،2010: 49)

2- المطلوبات Liabilities

وهي تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية نشأت نتيجة التزام قائم بالفعل على المنشأة بسبب أحداث أو عمليات حدثت في الماضي و ذلك عن طريق تحويل أصول أو تقديم خدمات إلى وحدات اقتصادية أخرى نتيجة العمليات التبادلية التي حصلت بين المنشأة و الاخرين. و تتصف الالتزامات بالخصائص الاتية :

أ- وجود التزام مالي يتضمن تضحية اقتصادية مستقبلا بشكل نقل ملكية أو تقديم خدمة سواء أكان هذا الالتزام ذا تاريخ محدد أو طارئ و قابل للتحديد نتيجة حدوث عملية محددة.

ب- ارتباط الالتزام بالمنشأة نتيجة عملية تبادلية فعلية قد حصلت.

ت- الالتزام قد نشأ عن أحداث و عمليات حدثت فعلا في الزمن الماضي(عبد الحسين،2010: 29)

3- حقوق المالكين:

وتعرف بأنها القيمة المتبقية من موجودات الوحدة الاقتصادية بعد خصم الالتزامات (المطلوبات) على هذه الوحدة ، بمعنى ان حقوق المالكين تساوي صافي موجودات الوحدة الاقتصادية (الموجودات – المطلوبات) . وهي تمثل رأس المال الذي يقدمه المالكون للشركة والذي يستخدم لانتاج وتجميع الإيرادات ، وتتكون حقوق الملكية من رأس المال فضلاً عن الاحتياطات والارباح المحتجزة من فترات سابقة .

ثانياً : قائمة الدخل أو قائمة الارباح والخسائر Income Statement or Statement of Earning وتوضح الإيرادات المحققة خلال المدة المالية ، مقارنة بالمصروفات المستفدة في تحقيقها مع صافي نتيجة أعمال المدة ، ان كانت ربحاً أو خسارة ثم بعد ذلك أوجه توزيع الارباح وما يُحتجز منها (مطر،2006: 6) ويتألف حساب الارباح والخسائر من جانبين : جانب الإيرادات وتوضع فيه جميع إيرادات المصرف من عملياته المختلفة خلال المدة التي أعدها الحساب فيها وجانب المصروفات ، وتوضع فيه جميع مصروفات المصرف التي تكبدها خلال المدة نفسها . وتمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات صافي الارباح اذا كانت الإيرادات تفوق المصروفات والعكس (خسائر) إذا كانت المصروفات تزيد عن الإيرادات (العلي،2013: 65).

وفيما يأتي أهم مفردات جانب الإيرادات والمصروفات (الراوي،2001: 264-265)

أ- جانب الإيرادات

- 1- فوائد وإيرادات الاستثمارات : وتمثل جميع الإيرادات الناتجة عن استثمار أموال البنك .
- 2- عملاء وإيرادات أخرى : وتمثل جميع الإيرادات الناتجة عن خدمة البنك وأية إيرادات عرضية أخرى .

ب- جانب المصروفات

- 1- فوائد وعمولات : وتمثل الاعباء المالية التي يدفعها البنك للاخرين للحصول على الاموال لاستثمارها .
- 2- مصاريف ادارية وعمومية ومخصصات : ويشمل هذا البنود جميع المصاريف الادارية للبنك والمصاريف العامة كما يشمل استهلاك الاصول الثابتة ويدمج في هذا البنود المخصصات الواجب احتسابها للوصول الى صافي الربح القابل للتوزيع .

ثالثاً : قائمة التدفق النقدي Cash Flow Statement

- وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال مدة معينة والتي تُصنف كتدفقات من الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية وقد عرف معيار المحاسبة الدولي ذي العدد (7) تلك النشاطات كما يأتي : (ابونصار وحמידات، 2014: 56)
- 1- النشاطات التشغيلية: وهي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المنشأة والنشاطات الأخرى التي لا تُعد من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.
 - 2- النشاطات الاستثمارية: وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الاجل والتخلص منها ، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية .
 - 3- النشاطات التمويلية : وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة .
 - 4- والهدف الأساسي لقائمة التدفق النقدي تزويد معلومات عن المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية خلال مدة زمنية معينة ، وتوفير معلومات عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

رابعاً : قائمة التغير في حقوق المالكين Statement Of Shareholders Equity

- تبين هذه القائمة مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال مع أصحاب المنشأة ويمكن أن تشمل حقوق الملكية على البنود الآتية : (دهمش واخرون، 2004: 36)
- الاسهم العادية بالقيمة الاسمية.
 - الاسهم الممتازة ، الاحتياطي القانوني ، علاوة الاصدار(رأس المال الاضافي) ، الارباح المحتجزة .

أهداف القوائم المالية

- ان تحديد اهداف القوائم المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية فالاهداف هي القاعدة العامة التي يتم عليها تقييم البدائل المحاسبية ، وعليه فانه طالما هنالك مجال للمفاضلة بين طرائق واساليب القياس والافصاح فانه يجب ان يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح اكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات (جربوع، 2001: 71)
- ويمكن صياغة الاهداف العامة من عملية نشر التقارير والقوائم المالية كالآتي (بني عطا، 2007: 93)
- 1- توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية الرشيدة .
 - 2- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية .
 - 3- توفير المعلومات المتعلقة بموارد المنشأة والالتزامات عليها والتغيرات التي تطرأ عليها .
 - 4- توفير المعلومات التي تتعلق بأداء المنشأة وتحديد الارباح .
 - 5- توفير المعلومات التي تتعلق بدرجة السيولة وتدقيق الاموال ومصادر الحصول عليها .
 - 6- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد مسؤولية الادارة وتقييم كفاءتها .
 - 7- تزويد المعلومات التفسيرية والتوضيحية للادارة .

ثالثاً : ترشيد القرارات الاستثمارية

أ : مفهوم القرار الاستثماري

يعد القرار الاستثماري أهم وأصعب وأخطر القرارات التي يتخذها المستثمر وتلعب المعلومات دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرار ومدى صحة القرار المتخذ، وتعمل المعلومات على تنشيط سوق رأس المال فالكثير من الأفراد والجهات التي تحتاج هذه المعلومات في استعمالها بعملية اتخاذ القرار الاستثماري فتوافر المعلومات الموثوق بها ذات الجودة العالية خاصة المحاسبية تؤدي إلى اتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية بصورة كفوءة وزيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية وهذا مما يؤدي إلى زيادة مصادر التمويل وبالتالي زيادة التنمية الاقتصادية لما تقدمه المعلومات من فائدة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري (بني عطا، 2007: 95) إذ يعرف كل من (الذهبي والعزاوي) عملية اتخاذ القرار الاستثماري بأنها العملية التي تتضمن جميع مراحل إعداد القرار بدءاً من تحديد الهدف وتشخيص المشكلة موضوع القرار مروراً بجمع البيانات والمعلومات وبلورتها وتحديد مجموعة من البدائل والمفاضلة بينها وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل (الذهبي والعزاوي، 2005: 188-189).

ب : أنواع القرارات الاستثمارية

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار حيالها . وتتوقف نوعية القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة بين سعر الاداة الاستثمارية وقيمتها من وجهة نظره وبهذا المفهوم يمكن ملاحظة ثلاثة أنواع من القرارات : (مطر، 2009: 38-39)

1- قرار الشراء

يتخذ المستثمر قرار الشراء حين يشعر ان قيمة السهم ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في اطار العائد و المخاطرة تزيد عن سعره في السوق المالية مما يولد لدى المستثمر حافزا لشراء ذلك السهم سعيا لتحقيق مكاسب من ارتفاع يتوقعه في السوق على ذلك السهم ما يؤدي إلى رفع سعره و تقليل الفارق بين السعر و القيمة .

2- قرار عدم التداول :

يترتب على الحالة السابقة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تزيد عن السعر) من الضغوطات الشرائية ان يستجيب السوق لتلك الضغوطات فيواصل سعر السهم الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها سعر السهم مع القيمة من وجه نظر المستثمر و هنا تصبح السوق في حالة توازن تفرض على كل من لديه حافز للبيع أو الشراء التوقف عن ذلك فيكون القرار في هذه الحالة هو قرار عدم التداول لان المستثمر في هذه الحالة تنتفي لديه الامل لتحقيق مكاسب مستقبلية و في الوقت نفسه تنتفي لديه ولو مؤقتا المخاطر المتأتبة من انخفاض السعر في المستقبل القريب لذلك يقرر الاحتفاظ بالسهم .

3- قرار البيع

بعد حالة التوازن التي يمر بها السوق كما في الحالة (2) المذكورة أنفأً تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية لشراء ذلك السهم بواسطة مستثمر جديد اي ان المستثمر يرى ان السعر في تلك اللحظة اقل من القيمة فيعرض سعرا جديدا يزيد عن القيمة وهكذا يرتفع سعر السهم فيكون القرار هو قرار البيع .

ج: مبادئ الاستثمار

من أهم المبادئ المتعارف عليها في بيئة الاستثمار هي:- (التميمي وسلام، 2004: 17-18)

1- مبدأ الاختيار

اذ ان المستثمر الرشيد يبحث عن فرص متعددة لتوفير مرونة اكبر للاختيار المناسب للفرصة الاستثمارية وتبرز هنا الخبرة الكافية ودور المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة لعموم المستثمرين.

2- مبدأ المقارنة

أن المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب هو جوهر مبدأ المقارنة وتأخذ المقارنة صوراً متعددة الأكثر استخداما وشيوعا هو التحليل المالي أما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات الفوائد . هذا المبدأ يعتمد بشكل كبير على درجة تفضيل المستثمر للعائد والمخاطرة .

3- مبدأ الموضوعية

يشترط هذا المبدأ ان تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية تجنباً لتحيز القياس . اي انه لو استخدم عدة مستثمرين مؤشراً مالي واحد ، لتوصلوا الى نتيجة واحدة أو نتائج متقاربة في الاقل .

4- مبدأ الملاءمة

يعد منحى التفضيل الاساس لتطبيق هذا المبدأ وشكل هذا المنحنى يتحدد بدخل المستثمر ، وعمره ، ووظيفته ،ومركزه الاجتماعي يشترط هذا المبدأ تحقيق الملاءمة بين الامكانيات المالية والثقافية للمستثمر .

5- مبدأ توزيع الاخطار

يسعى المستثمر الى تخفيض مخاطر الاستثمار ، من خلال توزيع موارده بين انواع مختارة من الاستثمارات سواء على اساس المجال أو ادوات الاستثمار . ان مبدأ توزيع الاخطار يعرف بأدبيات الاستثمار بالمحفظة .

د: أهداف الاستثمار

يوجد العديد من العناصر التي تؤثر في تحقيق اهداف المستثمرين عند اتخاذ قرار الاستثمار ولكن تختلف الاهمية النسبية لهذه العناصر من حيث الحالة المالية وحجم الفائض من الاموال المتاحة لدى المستثمر والدخل المتوقع تحقيقه من الاستثمار وطبيعة العائد والثروة التي يرغب المستثمر بتحقيقها ودرجة تقبل المخاطر التي يتعرض لها رأس المال ومدى الحاجة الى تسهيل الاستثمارات وامكانيات السيولة في الاسواق المالية وكلفة عملية التبادل وطبيعة القوانين والتشريعات فيما يتعلق بتنظيم الاستثمارات والضرائب والرسوم المعمول بها وادارة الاستثمارات ومدى توافر الخبرة والكفاءة وسهولة الاجراءات (ال شبيب، 2009: 26) وتتخلص أهم أهداف الاستثمار بما يأتي: (شموط وكنجو، 2010: 12-15).

1- المحافظة على رأس المال المستثمر

أن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول (صاحب المال جبان) بمعنى ان صاحب المال يخاف على امواله ، فهو يريد ان تبقى امواله بدون نقصان ، قد تبدو هذه المقولة على درجة من البساطة الا ان فيها الكثير من المصادقية . فلا شك في ان كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأسماله بالدرجة الاولى فهو يسعى الى عدم تبديد ثروته ولهذا فإنه يحاول ان يوجه استثماراته على وفق ذلك .

2- تحقيق أقصى عائد ممكن

ان العائد الذي يحصل عليه المستثمر يشكل أحد أهم المعايير التي يتخذ بموجبها المستثمر قراره في الاستثمار في مشروع دون اخر اي ان المشروع يحقق له أكبر قدر ممكن من الارباح هو المشروع المفضل للمستثمر وعلى هذا يتم ترتيب بدائل الاستثمار على وفق مقدار العائد الناجم عن كل نوع من هذه البدائل .

3- تعظيم القيمة السوقية للاسهم

يعد هذا الهدف من المعايير الهامة في الحكم على اداء المنشآت والشركات المساهمة ، وذلك لان ارتفاع القيمة السوقية لاسهم المنشآت يشير الى نجاح هذه المنشآت في السوق ونجاح الادارة القائمة على هذه المنشآت .

4- تحقيق السيولة

ويقصد بهذا الهدف ان يتوافر لدى المستثمر نقدية جاهزة للدفع ، واذا تعمقنا اكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من اصول الى نقدية بدون خسارة من اجل تجنب المشكلات الناجمة عن عدم السداد .

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للبحث وعرض نتائج التحليل

أولاً : وصف الاستبانة

تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور هي :

- 1- محور معلومات عامة : ويتكون من الجنس ، والفئة العمرية ، والتحصيل العلمي ، ونوع الاستثمار .
- 2- محور الافصاح : ويتكون من (22) عبارة تتناول أهمية الافصاح في القوائم المالية مقسمة على اربعة افرع تتناول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكالاتي :
 - أ- (6) عبارات تتعلق بملاممة المعلومات المحاسبية .
 - ب- (6) عبارات تتعلق بموثوقية المعلومات المحاسبية .
 - ج- (6) عبارات تتعلق بمدى الثبات في السياسات المحاسبية .
 - د- (4) عبارات تتعلق بقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية .
- 3- محور ترشيد القرارات : ويتكون هذا المحور من (13) عبارة تتناول ترشيد قرارات المستثمرين مقسمة على ثلاثة فروع تتناول اهداف الاستثمار وكالاتي :
 - أ- (5) عبارات تتعلق بالربحية .
 - ب- (4) عبارات تتعلق بالسيولة .
 - ج- (4) عبارات تتعلق بالامان .

وزعت (100) أسئلة على المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية وقد استردت (80) استمارة والتي خضعت للتحليل ، حُللت الاستبانة على وفق مقياس ليكرت الخماسي اذ حدد مستوى الاجابات في ضوء المتوسطات الحسابية من خلال انتمائها لأي فئة من الخمس فئات التي تنتمي لها المتوسطات الحسابية . وتحدد الفئة من خلال ايجاد طول المدى (4=1-5) ، ومن ثم قسمة المدى على عدد الفئات البالغ (5) (4/5=0.80) ويضاف (0.80) الى الحد الأدنى للمقياس (1) او يطرح من الحد الأعلى للمقياس (5) وتكون الفئات كالاتي : (Dewberry,2004: 15)

1- 1.80 : منخفض جداً

2.60-1.81 : منخفض

3.40-2.61 : معتدل

4.20-3.41 : مرتفع

5.0-4.21 : مرتفع جداً

جدول (1)
مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

الادوات الاحصائية المستخدمة في التحليل :

- 1- النسبة المئوية : استخرجت من جدول التكرارات عن طريق (نسبة الجزء الى الكل مضروباً في 100)
- 2- الوسط الحسابي : هو المتوسط لقيم متغير ما وهو القيمة الناتجة من قسمة مجموع تلك القيم على عددها

$$\bar{x} = \frac{\sum xi}{n}$$

ويرمز له بالرمز \bar{x}

اذ ان $xi =$ القيم ، $\bar{x} =$ الوسط الحسابي ، $n =$ عدد القيم

- 3- الوسط الفرضي: رقم افتراضي يضعه الباحث من خلال معادلة معينة .

اذ ان البديل الأوسط = خيار من خيارات الاجابة (محايد).

- 4- الانحراف المعياري : يبين انحرافات القيم عن الوسط الحسابي لها وكلما كانت قيمته صغيرة فهذا دليل وجود التجانس في اجابات عينة البحث ويكون افضل متغير هو الذي يحقق أعلى قيمة للوسط الحسابي وأقل قيمة للانحراف المعياري وكما في المعادلة الاتية:

$$s = \sqrt{\frac{\sum(xi-\bar{x})^2}{n}}$$

- 5- معامل الارتباط: يقيس قوة ونوع العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر وقيمة محصورة من (1-،1+).

ويستخرج على وفق المعادلة الاتية:

$$r = \frac{n\sum xy - \sum x \sum y}{\sqrt{[n\sum x^2 - (\sum x)^2][n\sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

- 6- معامل التوضيح (التفسير): وهو مربع قيمة الارتباط ويبين مقدار المتغير المستقل من التوضيحات على المتغير التابع .

- 7- معامل الاختلاف : هو النسبة المئوية بين الانحراف المعياري والوسط الحسابي ويستخرج على وفق المعادلة الاتية :

$$c.v = \frac{s}{\bar{x}} * 100$$

ثانياً : عرض نتائج المحور الاول : محور أهمية الافصاح عن القوائم المالية .

أ- ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية:

تم تحليل اجابات عينة البحث على وفق كل عبارة وفي كل محور من محاور الاستبانة وكما يأتي :

العبارة الاولى : (تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات محاسبية ملائمة)

وكانت اجابة عينة البحث عن هذه العبارة على وفق الجدول الاتي :-

جدول (2)

البيانات الوصفية والنسب المئوية لاجابات العبارة الاولى

المؤشر	اتفق بشدة (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق بشدة (1)	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المنوال	العدد الكلي
التكرارات	33	35	5	7	0	4.18	0.897	4	80
النسبة المئوية	41.2%	43.8%	6.2%	8.8%	0				100%

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

من خلال ملاحظة النتائج السابقة تبين ان معظم اجابات العينة كانت ضمن فقرة (اتفق) وشكلت نسبة (43.8) من اجابات العينة . وكانت قيمة الوسط الحسابي قد بلغت (4.18) وهي قيمة قد تجاوزت المتوسط المعياري على وفق مقياس ليكرت الخماسي وبالعبارة (3) وهذا يعني ان اجابات مجتمع البحث تتجه نحو الاتفاق وبمستوى مرتفع وبانحراف معياري قدره (0.897) أما القيمة الأكثر شيوعاً لاجابات العينة فقد بلغت (4) وقيمتها تتوافق مع عدد التكرارات الظاهرة في الجدول أما قيمة معامل الاختلاف الذي يبين استجابة كل مفردة بالعينة لهذا السؤال فقد بلغت قيمته (21.46) وهذا يشير الى قبول هذه القيمة كمؤشر أحصائي يبين ملاءمة المعلومات في القوائم المالية والتي تؤثر في اتخاذ القرار .

العبارة الثانية: (تلمبي القوائم المرحلية التي يصدرها المصرف الحاجة لاصدارها في الوقت الحاضر) وكانت اجابة عينة البحث عن هذه العبارة على وفق الجدول الاتي :

جدول (3)

البيانات الوصفية والنسب المئوية لاجابات العبارة الثانية

المؤشر	اتفق بشدة (5)	اتفق (4)	محايد (3)	لا اتفق (2)	لا اتفق بشدة (1)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	المنوال	العدد الكلي
التكرارات	21	43	8	8	0	3.96	0.878	22.17%	4	80
النسبة المئوية	26.2%	53.8%	10.0%	10.0%	0					100%

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

من خلال ملاحظة النتائج السابقة تبين ان معظم اجابات العينة كانت ضمن فقرة (اتفق) وشكلت نسبة (53.8) من اجابات العينة . وكانت قيمة الوسط الحسابي قد بلغت (3.96) وهي قيمة قد تجاوزت المتوسط المعياري على وفق مقياس ليكرت الخماسي والبالغة (3) وهذا يعني ان اجابات مجتمع البحث تتجه نحو الاتفاق وبمستوى مرتفع وبانحراف معياري قدره (0.878) أما القيمة الأكثر شيوعا لاجابات العينة فقد بلغت (4) وقيمتها تتوافق مع عدد التكرارات الظاهرة في الجدول أما قيمة معامل الاختلاف الذي يبين استجابة كل مفردة بالعينة لهذا السؤال فقد بلغت قيمته (22.17) . وهذا يشير الى قبول هذه القيمة كمؤشر احصائي يبين مساهمة القوائم المرحلية التي يصدرها المصرف لتلبية حاجة المستثمرين بالاعتماد عليها الى ان يتم اصدار القوائم النهائية في تاريخ 12/31.

ثالثا: اختبار فرضيات البحث

الفرضيات الرئيسية :

أ- فرضية الارتباط

H0 : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن القوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين.

H1 : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن القوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين.

ب- فرضية الأحدار

H0 : لا يوجد أثر ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن القوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين

H1 : يوجد أثر ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن القوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين

ولتحقيق الفرضيات المذكورة آنفاً ، نسلط الضوء على العلاقات الآتية :

جدول (4)

الاحصاءات الوصفية لدور الإفصاح عن القوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين

المحاور	الوسط الحسابي	الوسط الفرضي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	معامل التوضيح	مستوى الدلالة
محور الإفصاح عن القوائم المالية (المتغير المستقل)	3.8674	3	0.52709	0.835	69.7%	0.000
محور ترشيد قرارات المستثمرين (المتغير التابع)	4.2235		0.43281			

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

في الجدول المذكور آنفاً كانت قيمة الوسط الحسابي للمتغير المستقل (الإفصاح عن القوائم المالية) قد بلغت (3.8674) لكافة متغيرات هذا المحور والبالغة (22) ، وهي أعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغة (3) وهذا يعني ان اجابات مجتمع البحث تتجه نحو الاتفاق وبمستوى مرتفع وبانحراف معياري لهذا المحور قد بلغت (0.52709) اما محور المتغير التابع (ترشيد قرارات المستثمرين) فقد بلغت قيمة الوسط الحسابي له (4.2235) وهي ايضا اعلى من قيمة الوسط الفرضي البالغة (3) بانحراف معياري قدره (0.43281) لكافة مفردات عينة البحث البالغة (80) مفردة . اما بالنسبة لقيمة معامل الارتباط الذي يقيس قوة العلاقة بين معدل الإفصاح بالقوائم المالية ومعدل ترشيد قرارات المستثمرين قد بلغت (0.835) وهي علاقة قوية وطردية ، مما يؤشر قوة العلاقة ما بين هذين المتغيرين اذ هي علاقة ذات تأثير معنوي ، اذ كان مستوى المعنوية المستخرج (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وعليه تُقبل الفرضية البديلة H1 أي ان العلاقة ذات دلالة معنوية بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين.

ومن خلال تحليل الانحدار نستخرج:

- أ- معامل التوضيح: هو مقدار مساهمة المتغير المستقل (الإفصاح بالقوائم المالية) في معادلة الانحدار وقد بلغت (69.7%). اي انه يفسر نسبة (69.7%) من التأثيرات في المتغير التابع .
- ب- مقدار الاثر : لقد بلغ أثر الإفصاح بالقوائم المالية (المتغير المستقل) في ترشيد قرارات المستثمرين (المتغير التابع) قيمة (0.686) وكانت قيمته ذات دلالة معنوية لان القيمة المستخرجة (0.000) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) وعلية تُقبل الفرضية البديلة H1 وكما هو واضح في الجدول ادناه.
- وهذا يعني ان الباحثين سيستعيان بمعادلة الانحدار الخطية لغرض الوصول الى معادلة تنبؤية والجدول الاتي يبين القيم الخاصة بمعادلة الانحدار المعنوية بالعلاقة ما بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين .

جدول (5)

يبين القيم الخاصة بمعاملات معادلة الانحدار

المتغيرات المرتبطة	الوسط الحسابي	المعاملات
الإفصاح بالقوائم المالية	3.8674	الحد الثابت 1.572
ترشيد قرارات المستثمرين	4.2235	الميل 0.686

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

ومن الجدول المذكور أنفاً يتبين أنه بالإمكان معرفة التقدير الكمي لترشيد قرارات المستثمرين بدلالة الإفصاح بالقوائم المالية وكالاتي: $y = a + b$

مقدار الإفصاح بالقوائم المالية * مقدار التأثير + الحد الثابت = ترشيد قرارات المستثمرين

$$1.572 + 0.686 * 3.8674 = \text{ترشيد قرارات المستثمرين}$$

$$4.2250364 = \text{ترشيد قرارات المستثمرين}$$

من أجل معرفة صلاحية التقديرات الكمية المستخلصة نسلط الضوء على ما جاء في الجدول الاتي:

جدول (6)

تحليل التباين

الانموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
المتغير	10.314	1	10.314	179.395	0.000
مقدار الخطأ	4.485	78	0.057		
المجموع	14.799	79			

المصدر: أعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي spss

من الجدول المذكور أنفاً يتبين لنا قيمة الاختبار (F) المعني بالمتغيرات المرتبطة (الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين) ، إذ تشير النتائج الى انه مستوى المعنوية المحسوبة قد بلغ (0.000) وهو أقل من قيمة مستوى المعنوية المعتمد (0.05) فأنا نقبل (H1) التي تنص على :- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح بالقوائم المالية وترشيد قرارات المستثمرين وبذلك فإن المعادلة التنبؤية الخاصة بترشيد قرارات المستثمرين بدلالة الإفصاح بالقوائم المالية تتمتع بالصلاحية العلمية لاغراض التطبيق . وبهذا يكون الباحثان قد تأكدا من صدق فرضيتهما .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والنوصيات

أولاً : الاستنتاجات

فيما يأتي أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث في جانبه النظري والتطبيقي :-

- 1- ان القوائم المالية التي تقوم بأعدادها المصارف العراقية الخاصة تلتزم بالإفصاح المحاسبي على وفق القوانين والتعليمات الصادرة وعلى وفق المعايير الدولية والمحلية .
- 2- ان القوائم المالية التي تصدرها المصارف تتضمن معلومات محاسبية ملائمة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 3- ان المعلومات المحاسبية التي توافرها القوائم المالية لها قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 4- يتم عرض وتقديم القوائم المالية للمستثمرين في الوقت المناسب للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- 5- توافر القوائم المالية معلومات محاسبية موضوعية يمكن التحقق من صحتها كما تزيد من كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
- 6- ان المستثمرين يقومون باتخاذ قراراتهم الاستثمارية بالاعتماد على ما يُنشر من معلومات مفيدة عن طريق المواقع الالكترونية للسوق واخبار الشركات .

- 7- توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين المعلومات المحاسبية واهداف الاستثمار المتمثلة بالربحية ، والسيولة ، والامان .
- 8- ان عدد المستثمرين الذين يملكون المؤهل العلمي في الغالب تكون قراراتهم الاستثمارية صائبة ومربحة اكثر من المستثمرين الذين لا يتمتعون بمؤهل علمي .

ثانياً: التوصيات

- من خلال ما أفرزته الاستنتاجات السابقة توصل البحث الى التوصيات الآتية :-
- 1- الاهتمام بزيادة الوعي لدى المستثمرين بأهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية بعدها أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
 - 2- اهتمام المصارف بتقديم القوائم المالية الشهرية والسوية لسوق العراق للاوراق المالية في الوقت المناسب الذي يخدم المستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري .
 - 3- ضرورة ضمان تعزيز التداول العادل والكفاء في سوق العراق للاوراق المالية لكسب ثقة حملة الاسهم والمستثمرين الحاليين والمرقبين ، فضلاً عن تعزيز قدرة السوق على مواكبة التطورات الهائلة في اسواق المال العالمية والعربية ومحاولة الوصول الى مستواها.
 - 4- ضرورة الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح ، لما لهذا التوقيت من اثر بالغ الاهمية في المعلومات المحاسبية التي يعتمدها المستثمرون لترشيد قراراتهم الاستثمارية .
 - 5- ضرورة اهتمام المستثمرين بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف وذلك لان العائد الكبير مرتبط بمخاطرة عالية والتي غالباً ما يجهلها المستثمر المبتدىء لعدم خبرته بالاستثمارات .
 - 6- ضرورة التركيز على التنوع في الاستثمارات وذلك لتجنب الخسارة الكبيرة لرأس المال .
 - 7- ضرورة ان تُفصح المصارف عن كل المعلومات الخاصة بنشاطها في آن واحد لكي لا يستفيد طرف على حساب الاطراف الاخرى وبالتالي يضمن عدالة الفرص للجميع .

المصادر

1- المصادر العربية

أ : الكتب العربية

- 1- ابو نصار ، محمد ، حميدات ، جمعة فلاح ، " معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية " الجوانب النظرية والعلمية ، دائرة المطبوعات والنشر ، الطبعة الثالثة ، 2014 .
- 2- التميمي ، ارشد فؤاد ، سلام ، اسامة عزمي ، " الاستثمار بالاوراق المالية " ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2004 .
- 3- الذهبي ، جاسم ، العزاوي ، نجم عبد الله " مبادئ الادارة العامة منظور استراتيجي شامل " ، الجزيرة للطباعة والنشر ، بغداد ، 2005 .
- 4- الراوي ، خالد وهيب ، " ادارة العمليات المصرفية " ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2001 .
- 5- ال شبيب ، دريد كامل ، "الاستثمار والتحليل الاستثماري " ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، الطبعة العربية ، 2009 .
- 6- الشيرازي ، عباس مهدي ، " نظرية المحاسبة " دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الكويت ، 1990 .
- 7- الصبان ، محمد سمير ، الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ، هلال ، عبد الله عبد العظيم ، "القياس والتحليل المحاسبي " ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ، 2013 .
- 8- العلي ، أسعد حميد ، "مدخل ادارة المخاطر" جامعة مؤتة، الذكرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2013.
- 9- النقيب ، كمال عبد العزيز ، " مقدمة في نظرية المحاسبة " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2004 .
- 10- الوقاد ، سامي محمد ، " نظرية المحاسبة " ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2011 .
- 11- بني عطا ، حيدر محمد علي ، " مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة " ، دار حامد للنشر والطباعة ، عمان ، 2007.
- 12- جريوع ، يوسف محمود ، "نظرية المحاسبة " الفروض ، المفاهيم ، المبادئ ، المعايير ، الوراق للنشر ، عمان ، 2001 .
- 13- جمعه ، احمد حلمي ، " نظرية المحاسبة المالية " النموذج الدولي الجديد ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2010 .
- 14- حنان ، رضوان حلوة ، " مدخل الى النظرية المحاسبية " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2005 .
- 15- حنان ، رضوان حلوة ، " النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ والمعايير " ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 .
- 16- حنان ، رضوان حلوة ، " مدخل النظرية المحاسبية " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
- 17- حنان ، رضوان حلوة ، البلادوي ، نزار فليح، "مبادئ المحاسبة المالية "القياس والافصاح في القوائم المالية ، اثراء للنشر ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2009.
- 18- دهمش ، نعيم ، ابو نصار ، محمد ، الخلايلة ، محمود ، " مبادئ المحاسبة " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2004 .
- 19- شرويدر ، ريتشارد ، كلارك ، مارتل ، كاثي ، جاك ، " نظرية المحاسبة " ، تعريب خالد علي احمد كاجيجي ، ابراهيم ولد محمد فال ، دار المريخ للنشر ، 2006 .
- 20- شموط ، مروان ، كنجو ، كنجو عبود ، " اسس الاستثمار " ، الشركة العربية المتحدة للتسويق ، الطبعة الثانية ، 2010.

- 21- كيسو ، دونالد ، ويجانت ، جيرى ، " المحاسبة المتوسطة "، ترجمة احمد الحاج ، سلطان الحمد سلطان ، الجزء الاول ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999 .
- 22- لطفي ، امين ، السيد احمد ، " نظرية المحاسبة " ، منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية بمصر ، 2005.
- 23- لطفي ، امين السيد ، " التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة " ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2007 .
- 24- محسن ، صباح رحيمة ، زربية ، عبد الفتاح ابراهيم ، الشيباني ، فتحي احمد ، " نظم المعلومات المالية اسسها النظرية وبناء قواعد بياناتها " ، الوراق للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2011 .
- 25- مطر ، محمد ، " التاصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض ، الافصاح " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 2004 .
- 26- مطر ، محمد ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2006 .
- 27- مطر ، محمد ، " مبادئ المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الرابعة ، 2007.
- 28- مطر ، محمد ، " ادارة الاستثمارات " ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- 29- هندركسن ، دون س ، " النظرية المحاسبية "، ترجمة ابو زيد ، كمال خليفة ، جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، الطبعة الرابعة ، 1990 .

ب : الاطاريح والرسائل الجامعية

- 1- العامري ، زهرة حسن ، " تقويم تطبيقات مبدأ الافصاح في التقارير المالية " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، 1992 .
- 2- جليل ، كمال مصطفى ، " الافصاح والقياس المحاسبي للسندات والقروض واجراءات التدقيق " ، بحث مقدم الى : المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ، 2009 .
- 3- شهاب ، سمير محمود ، " الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية وفقا للقواعد المحاسبية المحلية والمعايير الدولية " ، بحث مقدم الى ، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ، 2010 .
- 4- طاهر ، علي عبد الرضا ، " دور جودة الارباح المحاسبية في تعزيز قرارات المستثمرين " رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، 2014 .
- 5- عبد الحسين ، تحسين علي ، " تجانس معايير الافصاح المحلية مع المتطلبات الدولية وانعكاساته على جودة تقرير مراقب الحسابات " بحث مقدم الى : المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، بغداد ، 2010 .

ج : الدوريات

- 1- زيود ، لطيف ، فطيم ، حسان ، مكية ، نغم احمد فؤاد ، " دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار " ، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد 1 ، 2007 .
- 2- معايير المحاسبة الدولية لسنة 2006

2- المصادر الاجنبية

A : Books

- 1- Belkaoui , Ahmed Riahi , "Accounting theory " 4th ed ,Business press ,UV ,2000.
- 2- Belkaoui Ahmed R . , " Accounting Theory " 4th ed Business press ,Thomson Learning , USA, 2002 .
- 3- Dewberry,Chris "Statistical Methods For Orgnizationalresearch: :Theory and Practice ".London:Routledge,200
- 4- Hall , James A " Accounting information system " 4 ed international USA south Western , 2004 .
- 5- Kieso , et al , Donald E , " Intermediate Accounting " volume 2 , John Wiley & Sons ,Inc ,2007 .
- 6- Pizzey Alan " Accounting and finance A firm foundation " 5th ed . TJ International Ltd , pad stow , Corn wall , London and New york , 2001.
- 7- Romney , Marshall B . & Steinbart , Paul John , " Accounting Information systems " 8th ed, New Jerky : prentice – Hall international , Inc, 2000 ., New Jerky : prentice – Hall.
- 8- Ross , peters S , " Bank Management & Financial Services "9th ed , International Edition , 2013 .
- 9- Welsch Glenn A , and Anthony , Robert N , " Fundamental of Financial Accounting " Richard D . Irwin , Inc , Ontario , 1977 .

B: Periodicals

- 1- Luca Enriques,Sergio Gilotta , Disclosure and financial market regulation,2014 , Shuping Chen, Associate Professor .ARC Faculty Fellow in Accounting University of Texas at Austin, Bin Miao Assistant Professor National University

of Singapore , Terry Shevlin Paul Merage School of Business University of California-Irvine, A New Measure of Disclosure Quality:
2- The Level of Disaggregation of Accounting Data in Annual Reports; 2014.

ملحق رقم (1)
بسم الله الرحمن الرحيم

"استمارة استبانة "

الاستاذ الفاضل.....

بين ايديكم نموذج الاستبانة المتعلقة باستكمال متطلبات رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور الافصاح بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)

تهدف هذه الدراسة الى بيان أهمية المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين.

ويأمل الباحثان تعاونكم في الاجابة على فقرات الاستبانة التي ستكون لها أثر كبير في كفاءة انجاز هذا البحث والوصول الى النتائج التي تفيد أهداف البحث.

شاكرين تعاونكم معنا ولكم جزيل الشكر والتقدير

المحور الاول : معلومات عامه

يرجى الاجابة بوضع علامة (√) في المربع المناسب :

1-الجنس	ذكر	أنثى		
2-العمر	30-20	40-30	50-40	50 فأكثر

3- الشهادة

متوسطة	أعدادية	بكالوريوس	ماجستير فأعلى	أخرى
--------	---------	-----------	---------------	------

4-نوع الاستثمار

زراعي	صناعي	استثمار في المصارف
-------	-------	--------------------

يرجى وضع اشارة (√) في مكان الاجابة المناسبة :

المحور الثاني: أهمية الافصاح عن القوائم المالية :

أ- ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين :

ت	الاسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
1	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات محاسبية ملائمة .					
2	تلبي القوائم المرحلية التي يصدرها المصرف الحاجة لاصدارها في الوقت الحاضر .					
3	تكون المعلومات المحاسبية والمالية ذات قيمة تنبؤية .					
4	يجري اعداد وعرض القوائم المالية وتقديمها للمستثمرين في الوقت المناسب .					
5	تزويد بيانات تكون تحركاتها وتغييراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات وتغيرات في الاحداث المتنبأ بها .					
6	ينبغي ان تتوفر معلومات محاسبية ملائمة حتى لو كانت تتعارض مع موثوقية هذه المعلومات .					

ب- موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين :

ت	الاسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
7.	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات محاسبية قابلة للاثبات ولها تمثيل صادق والى حد معقول خال من الاخطاء					
8.	تتمتع المعلومات المحاسبية بقدر كاف من الدقة للاعتماد عليها والثقة فيها .					

9.	توفر القوائم المالية معلومات محاسبية موضوعية يمكن التحقق من صحتها .				
10.	تعبر المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية عن صدق وأمانة تمثيلها للاحداث الاقتصادية التي تمت خلال المدة				
11.	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية بالحياد والبعد عن التحيز .				
12.	يؤدي تقرير مدقق الحسابات الخارجي دورا مهما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية .				

ج- مدى الثبات في السياسات المحاسبية في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين.

ت	الاسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
13	يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات الى جعل المعلومات المحاسبية اكثر موثوقية .					
14	يجري الالتزام بمبدأ الثبات عند اعداد وعرض القوائم المالية التي تقوم المصارف بأصدارها .					
15	يجري الإفصاح التام عن تغيير الطرائق المحاسبية مثل (تغيير طريقة حساب اندثار الموجودات الثابتة) في القوائم المالية .					
16	تقارن نتائج القوائم المالية للمصرف نفسه من فترة محاسبية لآخرى لاتباع نفس الطرائق المحاسبية أو مع مصرف مماثل.					
17	يعتمد المستثمرين عند اتخاذهم قرار الاستثمار على مدى الثبات في السياسات المتبعة من قبل المصرف					
18	يهتم المستثمرين بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .					

د- قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين:

ت	الاسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
19	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو مع مصرف مماثل .					
20	يؤدي توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية الى زيادة كفاءتها وفعاليتها .					
21	تسمح القابلية للمقارنة بدراسة تفوق أو تدني أداء المصارف الأخرى .					
22	تساعد المعلومات المحاسبية المفصص عنها في القوائم المالية المستثمرين من تقييم الأداء المالي للمصرف لقبليتها على المقارنة مع المصارف الأخرى .					

المحور الثالث : ترشيد القرارات الاستثمارية :

أ- مدى استخدام المعلومات المحاسبية لتحقيق الربحية :

ت	الاسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
23	يعتمد المستثمرين على المعلومات المحاسبية المفصص عنها في القوائم المالية لتحقيق أعلى عائد متوقع .					
24	يستخدم المستثمرين المعلومات المحاسبية المفصص عنها في القوائم المالية لاختيار البديل الأفضل لتحقيق الربحية .					
25	يساعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستثمرين على تقييم أداء المصارف وتحديد المخاطر التي تحيط بالاستثمار .					
26	يعد تقديم القوائم المالية في موعدها المحدد له أثر إيجابي في عملية اتخاذ قرار الاستثمار المربح .					
27	يسعى المستثمر الى تحقيق ربحية بغض النظر عن المخاطر المحتملة .					

ب- مدى استخدام المعلومات المحاسبية لتحقيق السيولة .

ت	الاسئلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
28	يعتمد المستثمرين على المعلومات المحاسبية المفصص عنها في القوائم المالية في تحقيق السيولة المناسبة من الاستثمارات .					
29	تعد السيولة اللازمة هدف من اهداف الاستثمار يسعى المستثمرين لتحقيقه .					
30	تؤثر درجة تقبل المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المستثمر على تحقيق اهدافه عند اتخاذ القرار الاستثماري .					
31	يسعى المستثمر إلى تحقيق هدف الاستثمار المتمثل بالسيولة لمواجهة الحاجات المتوقعة مثل المخاطر التي تصيب السوق عامة والمصرف خاصة .					

ج- مدى استخدام المعلومات المحاسبية لتحقيق الامان :

ت	الاسئلة	أتفق بشدة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة
32	يعتمد المستثمرين على المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية لتحقيق الاستثمار الامن .					
33	يسعى المستثمرين الى المحافظة على قيمة رأس المال الاصلي المستثمر .					
34	يرغب المستثمرين في الاستثمار الامن مثل ادوات الخزينة لانها مضمونة وخالية من المخاطرة.					
35	يساعد هدف الامان المستثمرين على تجنب خسارة رأس المال الاصلي بل اعتماد على المعلومات المحاسبية وعلى خاصية التنوع بالاستثمارات .					

.....

